

دولة الامارات العربية المتحدة
هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس

دور المواصفات القياسية الإماراتية
للمركبات في تحقيق السلامة المرورية

إعداد :

قسم الميكانيكا بإدارة المواصفات
هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس

تعد دولة الامارات العربية المتحدة من الدول ذات الكثافة في عدد السيارات المستخدمة داخل الدولة نسبة الى عدد السكان الامر الذي اعطى الاهتمام بقضايا السلامة المرورية درجة عالية من الالوية ، لما لذلك من تاثير مباشر على حياة وسلامة المواطن والذي يعد الثروة الحقيقية للوطن والركيزة الاساسية لتطوير الدولة وتقدمها لذا كان لزاماً على كل جهة من الجهات المعنية ان تأخذ دورها في الحفاظ على حياة المواطنين وسلامتهم ، انسجاماً مع توجيهات القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله .

ومن هذا المنطلق فقد كان لهيئة الامارات للمواصفات والمقاييس الدور الحيوي والهام في مجال السلامة المرورية لما لذلك من ارتباط وثيق بطبيعة عملها والهدف الرئيسي من انشائها وهو توفير السلامة والحماية للمواطنين في كافة المجالات وكون السيارات والاطارات المستخدمة فيها والوقود المستعمل في تشغيلها من العناصر الاساسية المؤثرة في السلامة المرورية فقد اخذت الهيئة على عاتقها وضع معايير ومقاييس محددة لضمان سلامة وامن الافراد عند تعاملها مع هذه المواد .

وتتعلق هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس من وضعها المعايير والمواصفات الخاصة بالسيارات من منطلقين رئيسيين هما حماية الركاب وحماية البيئة لذا اصدرت حتى الان (63) مواصفة قياسية نتناول جوانب اساسية للسلامة في السيارات ولا ينتهي دور الهيئة بوضعها واصدارها للمواصفات التي تحدد الوضع الامثل لضمان هذا الامر بل بوضع الاليات والطرق التي تتأكد فيها من التزام المصنعين بهذه المواصفات قبل توريدها الى الدولة و بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي .

وباعتبار ان اهم وسائل حماية السائق وركاب السيارات توفير معايير ومواصفات في هيكل السيارات ومتانته فقد تضمنت هذه المواصفات الحدود المقبولة لقياس تحمل السيارات للصدمة الامامية والخلفية والجانبية والعلوية والتي تم اعتمادها من مواصفات عالمية كما ، كما تضمنت هذه المواصفات اختيار وقياس تحمل هذه الصدمات ، بحيث تكفل عدم تآثر الركاب عند حدوث هذه الصدمات في سرعات معينة ، ويحدد قبول تصميم اى سيارة بناء على اجتياز الاختبارات والفحوصات بنجاح .

والى جانب ما تم ذكره فان هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس اكدت على توفير السلامة لمستخدمى السيارات من خلال مجموعة من التجهيزات والملحقات الواجب توفرها في السيارات بمواصفات محددة وهي احزمة الامان و زجاج امامى من نوع رقائقي لا يتناثر عند تهبثيمه مرآيا جانبية مساند للراس لحماية الركاب من الاصابة في حال الصدمة جهاز انذار عند تعدى السرعة (120 كنم / ساعة) ، جهاز تنبيه عند ربط حزام الامان ، عمود قيادة ماص للصدمة يتداخل او ينثني عند اصطدام السائق به .

ولم تغفل الهيئة موضوع الاطارات كونها من احد العناصر الرئيسية للسلامة بالنسبة للمركبات وذلك لمنع دخول اية اطارات الى الدولة ما لم يكن حاصله على شهادة مطابقة صادرة من المصنع ومختومة بالقبول من الهيئة .

وعلى صعيد متصل بشكل كبير بموضوع السيارات فان هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس تعمل على حماية البيئة من خلال وضعها للمعايير والمواصفات الخاصة بالملوثات باتت من اهم عناصر تلوث البيئة في المدن وعلى الطرقات اذا ما ادركنا الاعداد المتزايدة للسيارات في الدولة .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد اسهمت هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس في الحد من مشكلة التلوث من خلال اصدارها مواصفات قياسية تحدد النسب المسموح بها للملوثات الغازية الصادرة عن عوادم السيارات واجزائها والتي تحتوى على مجموعة من الغازات هي ثانى اكسيد الكربون اول اكسيد النيتروجين ، اكسيد الرصاص ، الهيدروكربونات والمؤكسدات .

وقد اصدرت الهيئة مجموعة من المواصفات القياسية الخاصة بالحدود المسموح بها من هذه الغازات للسيارات المزودة بمحركات بنزين وطرق اختبارها حيث يمثل هذا التنوع من السيارات النسبة الاكبر من المركبات المستخدمة داخل الدولة ، كما اصدرت مواصفات بحدود الملوثات الغازية الخاصة بالسيارات التى تعمل بالديزل وطرق فحصها واختبارها .

وباعتبار ان نسب هذه الغازات في عوادم السيارات له علاقة بنوعية الوقود المستخدم فيها فان الهيئة عملت بالتعاون مع شركات البترول على تحسين نوعية هذا الوقود من خلال وضع المواصفات الخاصة بالوقود المستخدم في السيارات واعتماد انواع محسنة من الوقود تعمل على التخفيف من الغازات الملوثة للبيئة بحدود مقبول وأخيراً اعتمد مجلس الوزراء الموقر مواصفة الدولة رقم 2001 / 2002 الخاصة بالجازولين الخالى من الرصاص ليكون بداية تطبيقها من موديلات 2002 .

وحتى تضمن الهيئة التزام كالمصنعين والموردين من الوكلاء وغيرهم بتطبيق المواصفات القياسية المعتمدة سواء للسيارات او للإطارات فقد وضعت آلية تضمن من خلالها ان السيارات الجديدة أو الإطارات المستوردة مطابقة للمواصفات

القياسية الإماراتية المعتمدة لها عن تقديم الشهادات والوثائق ونتائج الاختبارات تالتي قام بها المصنع لهذه الطرازات من السيارات والإطارات وأن تقدم الى الهيئة قبل شهرين على الأقل من شحنها الى الدولة .

كما قامت الهيئة بالتعميم وإلزام جميع الموردين بعدم استرداد او بيع اية إطارات مقلدة او مستعملة أو ملبسة من الخارج الدولة على تقتصر عملية تلبيس الإطارات تقي المصانع المحلية فقط .

وعلى ذات الصعيد فإن الهيئة اعتمدت مواصفة خاصة لتخزين إطارات بهدف عدم تعرضها الى الاجهاد أو التلف نتيجة عملية التخزين .

وقد حددت مواصفة الاطارات المستخدمة في الدولة كيف يمكن أن يتم الاختيار الصحيح للاطار منها المقاس ، رمز السرعة ، تركيبة الإطار ، قوة تحمل الإطار وكيفية التعرف على هذه المعلومات كاملة بشكل واضح من البيانات المطبوعة على الإطار المباع بكل سهولة ويسر من قبل المفتش او المستهلك بما يضمن اختبار للاطار المناسب لنوع السيارات وفقاً لمواصفات المصنم .

ومن هنا يتبين جلياً لكل فرد مدى أهمية دور هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في توفير السلامة والحماية الصحية والاقتصادية والبيئية من خلال التأكد من الخدمات والسلع الاستهلاكية والمواد الأخرى ذات جودة ومطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة .

**قسم الميكانيكا بإدارة المواصفات
هيئة الإمارات للمواصفات و المقاييس**

مركز التحكيم التجاري

نظرة سريعة

ونبذة عن الخدمات التي يقدمها

في 19 مارس 1995 وبمباركة سامية من قادة دول مجلس التعاون الخليجي تم الاعلان رسمياً عن بدء العمل بمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد ان اصبح جاهزاً للقيام بمهامه التي انشئ من اجلها ومن ابرز الخدمات سد الفراغ الناجم عن عدم وجود آلية اقليمية متخصصة توفر خدمات التحكيم السريعة والفعالة للقطاعات التجارية والصناعية والانشائية والخدماتية وغيرها وتسوية المنازعات التي تنشأ بين اطراف من دول مجلس التعاون او بين اي منها واطراف اخرى من خارج دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق التحكيم في عالم اصبح فيه البت السريع والفعال في القضايا المتنازع عليها من الاولويات وقد جاء انطلاق المركز تنويجاً لجهود حثيثة اسفر عنها إعداد انظمة ولوائح خاصة بالمركز تتماشى والقواعد المستقرة في التحكيم الدولي وتلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة في المنطقة حيث يمكنها الاعتماد على المركز في تسوية منازعتها بفعالية وسرعة ويسر وبما يؤدي الى تخفيف العبء عن كاهل المحاكم في الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي .

غاية المركز : -

لقد وجد المركز من أجل خدمة القضايا التجارية بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبنوك والمصارف والتأمين وإعادة التأمين والانشاءات والخدمات الهندسية والمقاولات المختلفة والملكية الفكرية بجوانبها التجارية والصناعية وحقوق المؤلف وكافة عقود التجارة الدولية وغيرها من القضايا ذات الصبغة التجارية العامة .

التحكيم التجاري : -

1. التحكيم التجاري بموجب انظمة ولوكائح المركز حيث تلتزم الاطراف المتنازعة وهيئة التحكيم المشكلة بالتقييد بهذه الانظمة واللوائح وتنفيذها .
2. التحكيم الحر او التحكيم حسب انظمة ولوائح هيئات ومؤسسات تحكيمية دولية او عربية اخرى .
3. توفير المكان المهيأ لعقد جلسات التحكيم سواء ضمن مبنى المركز او خارجه .
4. تقديم اعمال السكرتارية والترجمة وحفظ الملفات بسرية تامة كما يعمل المركز كقناة اتصال بين اعضاء هيئة التحكيم والاطراف المتنازعة .
5. تزويد الاطراف بناء على طلبهم بقوائم المحكمين حسب مؤهلاتهم وخبراتهم واختصاصاتهم لاختيار المناسب منهم ضمن هيئة التحكيم .
6. تعيين المحكم / المحكمين او رئيس هيئة التحكيم للقضية المعنية بناء علي طلب الأطراف أو الهيئات الرسمية .
7. توفير المعلومات المتعلقة بالتحكيم التجاري في مجلس التعاون بشكل خاص وفي الدول العربية والاجنبية بشكل عام .

التثقيف والتوعية والتدريب التحكيمي : -

- أ- تنظيم الدورات والندوات وورش العمل في مجال التحكيم التجاري بشكل خاص والقانون بشكل عام لخلق ونشر الوعي التحكيمي بين المؤسسات العامة والخاصة بدول مجلس التعاون وتعريفها بأهمية وفاعلية التحكيم ومزاياه العملية في حل المنازعات التجارية .

ب- إصدار النشرة الدورية للمركز التي تغطي مواضيع كثيرة تتعلق بالتحكيم وقواعده المنظمة والقضايا التجارية والسوابق التحكيمية سواء على المستوى الاقليمي او العالمى .

مزايا اللجوء للتحكم : -

- توفر الخدمات المهنية السريعة والفعالة التي يقدمها المركز الكثير من الجهد والمال والوقت على الاطراف المتنازعة .
- تضمين شرط التحكيم النموذجى في العقود يسهل اجراءات البت في المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الاطراف المختلفة
- فى جميع الاحوال يصدر حكم خلال مدة اقصاها مائة يوم من تاريخ احالة ملف القضية الى الهيئة ما لم يتفق الاطراف على مدة اخرى لصدور الحكم .
- يكون الحكم صادرا من الهيئة نهائيا و تتعهد الاطراف بتنفيذه فورا
- احكام هيئة التحكيم نافذة فى الدول الاعضاء فى مجلس التعاون بعد الامر بتنفيذها من قبل الجهة القضائية المختصة

شرط التحكيم النموذجى :-

يشجع المركز الاطراف الراغبة فى الدخول فى تعاقدات تجارية على تضمين شرط التحكيم حسب نص المادة 2/2 من لائحة اجراءات التحكيم بالمركز وفق النص التالى :

" جميع الخلافات التى تنشأ عن هذا العقد او التى لها علاقة به يتم حسمها نهائيا و فقا لنظام مركز التحكيم التجارى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الاتصال بالمركز

يرحب المركز بآية اقتراحات او ملاحظات حول انشطته وعمله وانظمته وترحب الامانة على وجه الخصوص وتحرص على مقابلة المسئولين والمستشاريين القانونيين لالقاء المزيد من الضوء على المركز ودوره والرد على ايه استفسارات اخرى بهدف تعزيز التعاون المشترك لما فيه مصلحة الجميع .

واحة المهندس

خلق الله سبحانه وتعالى هذا الكون بما فيه من الكائنات الحية والجمادات وغيرها بدقة متناهية يكمل بعضهم بعضا كمنظومة واحدة وخلق كل شيء بقدر وسيرة لأجل مسمى وأودع في كل ما خلق طاقة تتناسب مع مكونات بنيتها ووظائفها فمنها ما تحس وتلمس طاقته ومنها ما لا ندركه إلا بأجهزة دقيقة خاصة إذن فالطاقة هي موجات كهرومغناطيسية تصدر من كل شيء موجود في هذا الكون الفسيح .، فالطاقة الكونية الأثرية هي شيء أساس لحياة المخلوقات فهي مصدر لا محدود من القوة الصادرة عن الكواكب والنجوم و الإجرام والمجرات بما فيها الشمس التي تمد الكائنات الحية وغيرها بالطاقة والحرارة اللازمة لأستمرار الحياة على كوكب الأرض .

وما يصلنا من الموجات الكهرومغناطيسية للكواكب والمجرات والنجوم وغيرها سوى موجات الضوء الأبيض (الضوء المرئي) وموجات (الراديو) عالية التردد. وهذا يعود إلى الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض حيث يعمل على منع بقية الموجات الكهرومغناطيسية وذلك للحفاظ على الحياة في الأرض ،

فتلك الموجات الكهرومغناطيسية التي تصل إلى الأرض تتغلغل في كل مكان وفي كل شيء بغض النظر إن كان ذلك الشيء حياً أو ميتاً متحركاً أو ثابتاً ولكون هذه الأشياء والأجسام بما فيه الإنسان جزءاً من هذا الكون فإن الطاقة الكونية تتاسب من جسم لآخر وتؤثر فيه وفي طاقته .

(من كتابي: أسرار الطاقة في العلاج والتطوير الذاتي)

التفكير الإيجابي

عندما يتعرض الإنسان لموقف مزعج أو لمشكلة ما فإنه يتصرف بطريقة ما ساعياً للتخلص مما ألم به.ولكن يغلب عليه البحث عن الحل بطريقة خاطئة ظن منه أن ما يفعله هو الصواب وهو لا يدري بانه يزيد الأمر تعقيداً والحل المناسب لهذه الأمور هو التفكير الإيجابي .

هناك تعاريف كثيرة للتفكير منها أنه نشاط ذهني أو عقلي يختلف عن الإحساس وادراك ومنها أنه نشاط وتحري وأستقصاء وأستنتاج منطقي نتوصل عن طريقة إلى العديد من النتائج التي تبين مدى الصحة والخطأ لأي مسألة .

ولكي يصل الإنسان للحلول المناسبة دون إغراق النفس في تفاصيل وأمور لا حاجته له بها فإن عليه أن يسأل نفسه دائماً مثل هذه الأسئلة الإيجابية .

ماذا أريد بالضبط للتخلص من هذه المشكلة ؟

متى أريد تحقيق ذلك .

ما هي المصادر المتاحة لدي ؟

كيف يمكنني الأستفادة من إمكاناتي بشكل صحيح ؟

ما الذي يجب على فعله أو لا ؟

فهذه الأسئلة ستشعرك بالراحة وستجعلك تتعرف على ما تريده بالتحديد والمصادر المتوفرة كما أنها ستفودك إلى إيجاد للخيارات والبدائل .

أثر التفاؤل على الصحة

من خلال هذه الزاوية ندعوك عزيزي القارئ إلى التفاعل في كل شيء لأن النظرة التشاؤومية تجعلك لا ترى إلا الزوايا المعتمة في هذه الحياة ولذا قال النبي عليه الصلاة والسلام تفاعلوا بالخير تجدوه .

توصل فريق من علماء النفس الأمريكيين من جامعة بيل في ولاية كونيتيكتات الأمريكية إلى أن الأشخاص المنسرحي البال المتفائلين في مظهرهم إلى التقدم في السن يعيشون لمدة أطول من أقرانهم الذين يستبد بهم القلق وقد أظهرت النتائج أن الأشخاص الذين يمتلكهم الخوف من الشيخوخة تظهر عليهم أعراض التقدم في السن بسرعة أكبر .

التحكيم في التوقيت المحدد

طريقة جديدة لحل المنازعات الناجمة عن صناعة المقاولات

إن المشكلة الأساسية التي تواجه المقاولين ومقاولي الباطن هي كيفية حل المنازعات الناجمة عن مثل هذه الأعمال بطريقة اقتصادية وفي وقت محدد. إن الطرق المتعارف عليها لحل القضايا القانونية والتعاقدية مثل النظام القضائي ونظم التحكيم المختلفة قد فشلت جميعها في الوصول إلى الحل المنشود. بناءً على ذلك فإن الحاجة تتطلب التوجه إلى طريقة أسهل وأسرع في الوصول إلى الحل الذي يرضي جميع أطراف صناعة الإنشاءات.

من الممكن أن يتفق طرفي العقد ممثلين بالمالك والمقاول الرئيسي على طريقة التحكيم ذي الوقت المحدد خلال فترة المناقصة أو فترة المفاوضات التي تسبق توقيع العقد حيث يتم تعيين هيئة التحكيم الموافق عليها من قبل الطرفين والتي ستعمل كلجنة دائمة تستدعي للاجتماع في فترات منتظمة "مثلاً كل ثلاثة أشهر" خلال فترة تنفيذ المشروع.

إن تكوين اللجنة خلال الفترة المبكرة سيؤدي إلى التغلب على كثير من الحساسيات والضغوط العملية والنفسية التي تعاني منها العلاقة بين أطراف عقد المقاوله أثناء عقد المقاوله.

يقوم طرفي المقاوله (المالك والمقاول) بإحالة جميع المطالبات التعاقدية والقانونية إلى لجنة التحكيم آنفة الذكر قبل ثلاثين يوماً من تاريخ انعقد اللجنة المتفق عليها سابقاً مما يعطي فسحة من الوقت لأعضاء اللجنة لدراسة المطالبات والقضايا العالقة واقتراح الحلول المناسبة لها.

بعد دراسة وتحليل عناصر القضية/ القضايا المختلف عليها تقوم اللجنة بإصدار الحكم بشأنها خلال فترة ثلاثين يوماً من انعقادها ويكون قرار اللجنة ملزم لجميع الأطراف وبدون مجال للجوء أي طرف لطرق حل المنازعات الأخرى.

إن تعريف المهندس الاستشاري هو الشخص الذي يتم تعيينه من قبل المالك وذلك لأغراض إتمام أعمال العقد والإشراف عليها حسب اللوائح والأنظمة المشار إليها في نظام (Fidic).

بناءً على التعريف السابق فإن الدعم المالي الذي يوفره المالك للاستشاري لا يمكن إلا أن يؤثر على عدالة ومواقف الاستشاري تجاه قضايا الاختلاف التي تنشأ عادة بين المالك والمقاول آخذين في الاعتبار النواحي المهنية والنفسية المرتبطة بهذا الموضوع.

بناءً على ما تقدم فإن طريقة التحكيم المشار إليها ستؤدي إلى الحلول الآتية: سرعة حل القضايا العالقة.

اختصار الوقت بشكل كبير مقارنة بالتحكيم العادي والنظام القضائي.
اختصار الكم الهائل من المراسلات والملفات المرتبطة بقضايا التحكيم المعروفة
وكذلك منع تطور مثل هذه القضايا من مشاكل بسيطة إلى قضايا كبيرة معقدة
يصعب حلها.

إنهاء جميع أعمال العقد بدون مشاكل عالقة أو في أسوأ الحالات بعدد قليل منها
نظراً لاعتماد آلية الوقت المحدد لحل القضايا عندما وحيثما تحصل مما ينعكس
إيجابياً على صناعة المقاولات.

منع حدوث مشاكل السيولة المادية والتي تعاني منها كثير من المقاولين وخاصة
مقاولي الباطن نظراً لاحتجاز مبالغ مادية كبيرة لفترة طويلة لحين أو الوصول
للحل الحلول المنشودة للقضايا العالقة.

إعفاء الجهاز القضائي من الجهد والوقت اللازمين لحل القضايا المرتبطة
بصناعة الإنشاءات والتي تتطلب اختصاصاً محدداً وفهماً دقيقاً لها.

بناء جسور الثقة بين أطراف صناعة الإنشاءات من مالك واستشاري ومقاول
رئيسي ومقاولي الباطن والموردين.

إن اتباع طريق الحل ذي الوقت المحدد سينعكس إيجاباً على صناعة الإنشاءات
من حيث الأسعار المنافسة وتقدم ونماء صناعة الإنشاءات والمجتمع بشكل عام
بانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية.

إن المردود الإيجابي لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني سيؤدي إلى زيادة التطور
الاقتصادي ووالوصول على أسعار مناسبة لأعمال المقاولات وذلك نظراً لثقة
الجميع بوجود نظام كفو وعادل وسريع لحل المشاكل المتعلقة (والتي لا بد منها)
في صناعة الإنشاءات مما ينعكس إيجاباً على جميع الأطراف.

إن الوقت والجهد المستنفذ لتشكيل التحكيم المذكورة أعلاه لا يمكن مقارنته بأي
حال من الأحوال بالتكاليف الباهظة التي تتطلبها طرق التحكيم المعروفة أو النظام
القضائي نظراً لعدم محدودية المدة الزمنية وما يتطلبه ذلك من مصاريف جمة

وجهد مضية وإذا أخذنا بعين الاعتبار انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية الجات والتي جعلت من هذا العالم قرية صغيرة وفتحت آفاق وسبل التعاون الاقتصادي بين الدول والشعوب فإن الحل الأمثل لحل القضايا والنزاعات الناشئة عن صناعة المقاولات الوطنية هو تطوير الأنظمة والقوانين المحلية بحيث تتناسب وتتواءم مع الأنظمة العالمية المعمول بها في هذا المجال